حساب مؤشر الأداء الحكومي للعراق ومقارنته عربياً وعالمياً لعام ٢٠٢٠

Calculating the government performance indicator for Iraq and comparing it to the Arab and international levels in 2020

م.د. مصطفى حسين عبد الرزاق
جامعة واسط- كلية الآداب
mustafah@uowasit.edu.iq

الخلاصة

للوصول إلى مؤشر لمستوى الأداء الحكومي يمكن الاعتماد على الاحصائيات والمؤشرات الدولية المعبرة عن جودة ما تقدمه الحكومات وذلك من خلال تكوين مؤشر يدمج ثلاث مؤشرات (التقدم الاقتصادي، البنية التحتية، والحكم الصالح)، كما لابد من تضمين المؤشر كفاية الحكومات في استغلال الموارد، فندرج كل من الإنفاق والدين العامين في المؤشر ولكن في المقام للدلالة على أثرهما السلبي.يقع العراق في المرتبة (١٤) عربياً والمرتبة (١٢٣) عالمياً، وذلك لتراجعه في مؤشرات ما تقدمه الحكومة من إنجاز ولاسيّما في مؤشر الحكم الصالح والبنية التحتية، ولارتفاع ما تنفقه الحكومة من نفقات عامة ودين عام.

ويقع العراق و(٣٢) دولة بضمنها ثمان دول عربية دون خط الكفاية المقبول، بينما تقع الإمارات العربية المتحدة والكويت ضمن أعلى (١٦) دولة في المؤشر، وتقع (٨١) دولة بضمنها خمس دول عربية ضمن الفئة المتوسطة.

الكلمات المفتاحية: الأداء الحكومي- مؤشر الأداء- كفاية الحكومة- الحكومة العراقية

Abstract

To reach an indicator of the level of government performance, it is possible to rely on international statistics and indicators that

infrastructure, and due to the high expenditures of the government in public expenditures and public debt.

Iraq and 32 countries, including eight Arab countries, are below the acceptable efficiency line, while the United Arab Emirates and Kuwait are among the top 16 countries in the index, and (81) countries, including five Arab countries are among the fall within the middle category.

Keywords: government performance – performance indicator – government efficiency – the Iraqi government

express the quality of what governments provide, through the formation of an indicator that integrates three indicators (Social progress, Infrastructure, The Good Governance), The indicator must also include the efficiency of governments about the exploitation of resources, so we include both public expenditure and debt but in the denominator, To indicate their negative effect.

Iraq ranks penultimately (14) in the Arab world and 123rd globally, due to its decline in the indicators of the government's achievement, especially in the indicator of good governance and

المقدمة

تعتمد الحكومات عادةً على التقارير والتقييمات الدولية لمعرفة المستوى الذي تحققه سياساتها ليتم بناءً على ذلك وضع الخطط المستقبلية وإجراء الإصلاحات والتعديلات المطلوبة، وقد تزايد الاهتمام بدراسة كفاية الأداء الحكومي والمؤسسات العامة منذ بداية سبعينيات القرن الماضي نتيجة التدهور الاقتصادي الذي صاحب الأزمات الاقتصادية في حينها، واحتدام المنافسة الدولية، ما أجج المطالبة برفع مخرجات المؤسسات الحكومية من جهة، وخفض الموازنات (تحقيق أعلى كفاية في استغلال الموارد) لتحقيق هذه النتائج من جهة اخرى، ومنذ أوائل تسعينيات القرن الماضي وصل صنّاع القرار إلى قناعة ووعي متزايد بأن مراقبة التقييمات الوصفية

للأداء الحكومي والسياسات المتبعة لم يعد كافياً، وأن الحاجة أصبحت متزايدة إلى إعادة النظر في وسائل التقييم، وذلك من خلال تحديد ما يحققه الأداء الحكومي من منافع بشكل كمي، وتحديد مرتبة الدولة مقارنةً ببقية دول العالم.

إشكالية البحث

١. يشوب قياس كفاية الأداء الحكومي أو قيمة ما تحققه السياسات الحكومية صعوبة لكون مخرجات الأداء أو العوائد في احيان كثيرة غير مادية ما يسبب صعوبة في تحديدها، ما يثير تساؤل مهم عن كيف يمكن تقدير ما يحققه الأداء الحكومي من منافع بالاعتماد على ما تقدمه المؤسسات الدولية من بيانات؟ ولكون كفاية استغلال الموارد جزءً رئيساً من تقييم كفاية الاداء، فلابد من تحديد ما مقدار الكلفة أو الموارد المستهلكة التي يتحملها المجتمع وميزانية الدولة مقابل العوائد التي تحققها السياسات الحكومية.

٢. ما مستوى الأداء الحكومي العراقي مقارنةً بالدول العربية والعالم؟

فرضية البحث

١. يمكن قياس كفاية الأداء الحكومي بالاعتماد على ما توفره المؤشرات الدولية من احصائيات عن ما تحققه السياسات الحكومية من مكاسب في الجوانب الاجتماعية والسياسية والبنى التحتية، وفي نفس الوقت تحديد ما تنفقه الحكومات لتحقيق هذه المكاسب، ليتم تشكيل مؤشر إجمالي يعبر عن كفاية الأداء الحكومي بصورة كمية، يتضمن كفاية استغلال الموارد.

٢. يعاني العراق من مستوى منخفض في مؤشر كفاية الأداء مقارنةً بالدول العربية والعالم.

هدف البحث

توضع المؤشرات الكمية والرقمية لتفادي المؤثرات السياسية والميول الشخصية التي تتدخل غالباً في وصف كفاية أداء الحكومات، ويهدف البحث إلى اعتماد إحدى المنهجيات لقياس الأداء الحكومي ومقارنة مكانة العراق ودول عربية مختارة في هذا المؤشر بغية التعرف على الجوانب الأكثر إلحاحاً للعمل على التقدم فيها.

أهمية البحث

أصبح قياس الأداء الحكومي أمراً متعلقاً بممارسة الديمقراطية والشفافية، إذ انتشرت الرغبة لدى المواطنين بمعرفة مستوى الأداء الحكومي، وذلك لتخوفهم من سيادة مؤسسات لا تعمل كما ينبغي، ليمكن محاسبة القابضون على السلطة، كما يوفر المؤشر فرصة للحكومة لمعرفة الخلل وإعادة النظر في برامجها وخططها، وتوجيه مؤسساتها ومسؤوليها لتحسين الأداء.

نطاق البحث

يحاول البحث في النطاق المكاني حساب مؤشر الأداء الحكومي لجميع دول العالم التي تتوفر لها البيانات اللازمة للمؤشر، وهي (١٢٩) دولة من العالم، ومن ضمنها (١٥) دولة عربية، اما النطاق الزماني فتتم الحسابات لعام ٢٠٢٠.

المبحث الأول: المنهجية المعتمدة لقياس كفاية الأداء الحكومي

أولاً: اختيار منهجية بناء المؤشر

إن الاهتمام المتزايد بالعقلانية في نظرية صنع القرار أدى إلى الاهتمام بوضع مؤشرات الأداء كونها وسيلة مثلى لوضع الحلول للمشكلات، إذ تعتمد بحوث العمليات، والبرمجة الخطية، والدراسات الإحصائية المستخدمة في دراسة صنع القرار السياسي على المؤشرات الكمية بشكل رئيس (Ghobadian & Ashworth, 1994) ، لأنها قادرة على قياس التقدم نحو الأهداف، ومن ثم وضع الخطط لإدارة الموارد والجهود بشكل أكثر عقلانية ومثالية (V.F. Ridgway, 1956, p. 240).

تواجه مسألة قياس مؤشر لكفاية الأداء الحكومي مشاكل كثيرة، لصعوبة تقييم المخرجات بشكل كمي دائماً، ولعدم اتضاح نتائجها إلا بعد وقت طويل، ولصعوبة تحديد السبب والنتيجة بين الأنشطة الحكومية والنتائج النهائية التي تسعى إلى تحقيقها (Mark, J.A., 1986)، لذلك فإنه على الرغم من أن المخرجات الحكومية هي عبارة عن السياسات والقرارات، إلا أنه لأغراض البحث يتم قياس ما تؤول إليه هذه القرارات والسياسات من نتائج على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، باعتبارها نتائج الأداء الحكومي (B.A. Radin, 2006).

ويعتمد الكثير من الباحثين والمحللين السياسيين على عدد من المؤشرات، مثل مؤشر تقرير السعادة العالمي (World Happiness Report)، مؤشر الدولة الفاشلة (Fragile States Index)، مؤشر التنافسية العالمية (the Global Competitiveness Index)، مؤشر الحرية الاقتصادية (economic freedom index)، ومؤشر التنمية البشرية (Human Development Index)، ويعدونها مقياساً أو مؤشراً للأداء الحكومي، إلا أنها مؤشرات تقيس جوانب ليست من مسؤولية الحكومة وحدها مثل الأمور الاقتصادية أو فشل الدولة، كما أنها تعتمد على **تقييم المخرجات أو العوائد** التي قد تنتج عن السياسات الحكومية فقط.

وبالعودة إلى مفهوم الكفاية الذي حاول الكثير من المفكرين وضع مفهوم محدد له، نجد أنه مقياساً لنسبة المخرجات إلى المدخلات (Rutgers, M. R & van der

(Meer, H, 2010، او أنه مقدار الانحراف عن الحدود التي تمثل أقصى ناتج يمكن تحقيقه من كل مستوى من مستويات المدخلات أو الكلف (Rouselle F. Lavado & Emilyn C. Cabanda, 2009، ولكن فيما يخص كفاية الأداء الحكومي، فإنه يصعب تحديد الكلفة الحقيقية للنشاطات الحكومية (Ammons, D.N., 1986، لذلك يتم الاعتماد عادةً على ما يخصصه البلد من نفقات عامة مقياساً لتكلفة الأداء الحكومي.

ولذلك قدم الاقتصادي الهولندي (مارك جودسمت) • (Mark Goudsmit) عام ٢٠١٨ منهجية تحسب كفاية الأداء الحكومي ضمن هذا الإطار، أخذ فيه بالاعتبار **نسبة العوائد** أو التقدم الذي تحققه الدولة نتيجة السياسات الحكومية **إلى الكلف** التي تنفق لتنفيذ هذه السياسات.

ثانياً: منهجية المقياس (Methodology)

يعتمد حساب المؤشر على العوائد والتكاليف، أي أن المؤشر العام للأداء الحكومي هو نتيجة تقسيم مجموعتين من المكونات، المجموعة الأولى (البسط) مكونة من مؤشرات ما يتم تحقيقه للمواطنين، والمجموعة الأخرى (المقام) تسجل حجم الكلفة العامة لما تم تحقيقه.

ويتم اعتماد جميع المؤشرات ضمن نطاق (٠-١٠٠)، ويقترح (جوسمت) منح أوزان محددة لمؤشرات البسط والمقام ليكون مجموع كل منها ضمن نطاق (٠-١٠٠)، كما مبين في المعادلة الآتية(Goudsmit, 2018) :

مؤشر الأداء الحكومي=

$$\frac{(\text{التقدم الاجتماعي} \times 0.5) + (\text{البيئة التحتية} \times 0.15) + (\text{الحكم الصالح} \times 0.35}{(\text{الانفاق الحكومي} \times 0.67) + (\text{الدين العام} \times 0.33)} \times ١٠٠$$

ولابد من الإشارة إلى أن هذا المؤشر لا يعبر بأي حال عن كفاية الأداء الحكومي لعام واحد، وإنما هو تعبير عن تراكم لنتائج الأداء لأعوام كثيرة، ذلك لأن التقدم الاجتماعي والبنى التحتية والحكم الصالح والنفقات والديون العامة المسجلة ليست ناتجاً عن الأداء للعام نفسه.

أ. العوائد أو النتائج (البسط)

لابد في البداية من انتقاء مؤشرات ترتبط بشكل رئيس بمهمة الحكومة أو ما ينبغي عليها تحقيقه (على الرغم من وجود خلاف أيديولوجي حول ما هو دور ومسؤولية الحكومة في النظام السياسي)، وهذا الدور هو في كل الأحوال يتمحور حول تحقيق الرفاهية للمواطنين وما يتضمنه ذلك من مستوى معيشي جيد وكريم، وبنية تحتية جيدة، وتعزيز فرص التطور والنمو، وتحقيق

• اقتصادي عمل عضواً في لجنة الجودة العالمية وإدارة المخاطر (The Global Quality & Risk Management Committee)، وفي المجلس العالمي لإدارة الضرائب (The board of the Global Tax organization).

الديمقراطية ومواجهة الفساد وحماية الحريات الشخصية، فضلاً عن تعزيز سيادة القانون وحرية التعبير، لذلك تقتضي المنهجية المقترحة التعبير عن هذا العائد من خلال جمع ثلاث مؤشرات، الأول والثاني خارجيان (خارج الحكومة) والثالث داخلي (يتعلق بالحكومة ذاتها).

المكون الخارجي الأول هو (مؤشر التقدم الاجتماعي) (Social progress Index)، وتصدره منذ عام ٢٠١٠ منظمة حتمية التقدم الاجتماعي (Social Progress Imperative)، ويتضمن ثلاث محاور أساسية هي: احتياجات الإنسان الأساسية (Basic Human Need)، أسس الرفاه المتوفرة (Foundation of Well-being)، والفرص المتوفرة لأداء العمل (Social Progress (Opportunity) Imperative, 2021).

والمؤشر الخارجي الثاني هو (البنية التحتية) (Infrastructure)، وهو لا يقل أهمية عن المؤشر الأول، إذ يعد تطويره من أهم مسؤوليات الحكومة، وهو قطاع ذا تكلفة كبيرة، ومن الركائز التي يعتمد عليها مؤشر أداء الخدمات اللوجستية الصادر عن البنك الدولي (Logistics Performance Index, 2021)، ويتضمن جودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل (مثل الموانئ والسكك الحديدية والطرق وتكنولوجيا المعلومات) (Jean-François Arvis and others, 2018).

أما مؤشر الأداء الداخلي فهو مؤشر الحكم الصالح (The *Worldwide Governance Indicators*)، فهو يوفر تصور كامل لمدى كفاية الحكومات بإدارة شؤونها ونظامها، ويتم حسابه بناءً على ست مؤشرات فرعية هي التصويت والمسؤولية، الاستقرار السياسي، الفعّالية، النوعية التنظيمية، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد (The Worldwide Governance Indicators, 2020).

ب. الكلفة أو المدخلات (المقام)

إن العوائد التي تستطيع الحكومات تحقيقها (البسط) والناتجة عن سياساتها لها ثمن وعبئ على المواطنين، فلكل سياسة مصدر للتمويل قد يكون من دفع الضرائب أو مصادر الإيرادات الحكومية الأخرى مثل الثروات الطبيعية من النفط والغاز وغيرها، وفي حال عدم كفاية هذه المصادر تلجأ الحكومة إلى الاقتراض، وهو ثمن تدفعه الأجيال القادمة، لذلك فإن كلفة السياسات الحكومية وفق المنهج المقترح يتكون من مؤشرين، الأول هو النفقات الحكومية، ويعبر عنه بنسبة الانفاق على الفرد إلى حصته من الناتج المحلي، وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة اعتماد (حصة الفرد من الانفاق الحكومي معدلة من حيث القوة الشرائية)،

والجزء الثاني من الكلفة هو نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويعطى وزن للإنفاق ضعف وزن الدين العام كما بينت المعادلة، وذلك لأن الإنفاق يعبر عن أداء الحكومة في السنة الحالية أما الدين فهو أثر متراكم لأداء حكومات سابقة (Goudsmit, 2018).

المبحث الثاني: حساب مؤشر كفاية الأداء الحكومي في العراق ومقارنته بالدول العربية

أولاً: حساب المؤشر عربياً

سجلت الإمارات أعلى درجة أداء بين الدول العربية• بلغت (٢٦٢.٤٣٨١) درجة، إذ تفوقت على جميع الدول في العائد بتسجيلها (٦٩.٣٩) درجة، وأقل كلفة بلغت (٢٦.٤٤) درجة، وذلك لانخفاض الانفاق الحكومي الاماراتي مقارنة بالناتج المحلي وانخفاض المديونية الحكومية، أما الكويت وعمان فقد تفوقتا على قطر في المؤشر بتسجيلهما (٢١٢.٩٤) و(١٣٦) درجة على التوالي، على الرغم من تفوق الأخيرة عليهما في العائد، وذلك لأن مجموع الإنفاق والدين في قطر أعلى منهما، أي أن كلفة ما تحققه الحكومة القطرية لمواطنيها أكبر من كلفة مما تحققه الحكومتين الكويتية والعمانية، وهنا يتضح اهمية هذا المؤشر في تجسيد كفاية الأداء.

ويحتل العراق المرتبة قبل الأخيرة في مؤشر كفاية الأداء الحكومي بتسجيله (٦٨.٨٤) درجة، وذلك لدرجته المتدنية نسبياً في عائد الأداء الحكومي (البسط) الذي بلغ (٤٤.٧٥) درجة، إذ لا يتفوق فيه إلا على موريتانيا والسودان اللتان تسجلان (٤٤.٠٦) و(٣٧.٦٦) درجة على التوالي، في الوقت الذي سجل درجة كبيرة من حيث الكلفة (المقام) بتسجيله (٦٥) درجة، وهي كلفة أكبر من جميع الدول عدا تونس ولبنان والسودان التي سجلت (٧١.٥٥) و(٧١.٧٣) و(١٥٤.٤٣) درجة على التوالي، كما مبين في الشكل (١).

• لم يتم حساب المؤشر لجميع الدول العربية لعدم توفر جميع البيانات لجميع الدول.

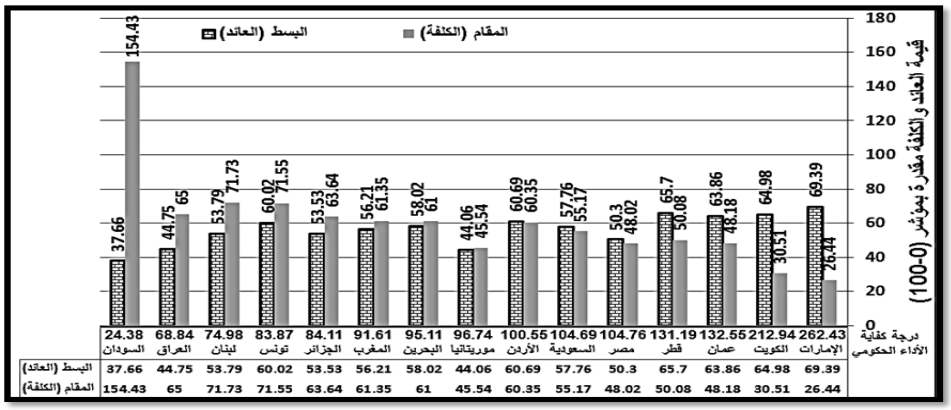

الشكل (١): مكونات مؤشر كفاية الأداء الحكومي العام لدول عربية مختارة

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على مصادر الجدول (١)

وبالعودة إلى مكونات كلا الرقمين (العائد والكلفة) يتبين أن أقل درجة يسجلها العراق في عوائد الأداء الحكومي المتحققة هو مؤشر الحكم الصالح، إذ لم تتجاوز درجته (١٩.٧) فقط، فيحتل المرتبة الأخيرة عربياً ويتساوى فيها مع السودان، وذلك لأنه مؤشر يعبر عن الاستقرار السياسي وسيادة القانون والجودة التنظيمية، ومواجهة الفساد، وهي أمور يعاني العراق من فقدانها منذ عام ٢٠٠٣، أما درجته في البنى التحتية فكانت (٤٠.٦)، وهي درجة متوقعة لما مر به العراق من حروب وظروف سياسية وأمنية، إذ يحتل المرتبة الأخيرة عربياً ويقترب من الدرجة التي سجلتها تونس والسودان وهي (٤٢) و(٤٣) على التوالي، وأعلى درجة سجلها العراق في مكونات عائد الأداء الحكومي كانت في التقدم الاجتماعي وهي (٦٣.٥٢) درجة، واحتل بها المرتبة (١٢) عربياً متفوقاً على كل من مصر وموريتانيا والسودان، ويقترب كثيراً من السعودية والبحرين والمغرب. كما مبين في الجدول (١).

أما كلفة ما تحققه الحكومة العراقية فتمثل بالدرجة الأولى بالإنفاق الحكومي الذي بلغ عام ٢٠٢٠ حوالي (٤٥) مليار دولار (حوالي ٥٨ ترليون دينار) (جمهورية العراق، وزارة المالية، ٢٠٢١)، إذ بلغت درجة مؤشر الانفاق الذي يعبر عن نسبة الانفاق على الفرد من حصته من الناتج المحلي (٦٣.٣) بالمئة، وهي درجة أقل من السودان والجزائر وتونس والسعودية (world bank, indicators, , 2021)، في الوقت الذي

تراكمت فيه الديون العامة لتصل إلى حوالي (١٢١) مليار دولار، فوصلت درجة مؤشر الدين (٦٨) بالمئة وهي تعبر عن الديون المتراكمة نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي (Trading Economics, 2021)، وفي هذا الجانب كان العراق أكثر استدانة من الامارات، البحرين، وعمان، السعودية، الجزائر وموريتانيا.

الجدول (١) مكونات مؤشر كفاية الاداء الحكومي للدول العربية لعام ٢٠٢٠

تسلسل الدولة في مؤشر الاداء الحكومي	الدولة	كفاية الأداء الحكومي	البسط (العوائد)			المقام (الكلف)	
			التقدم الاجتماعي[١]	البنية التحتية[٢]	الحكم الصالح[٣]	مؤشر الانفاق[٤]	مؤشر الدين[٥]
١.	الإمارات	٢٦٢.٤٣٨١	٧٠.٦	٨٠.٤	٦٢.٩٤٨٥٥	٢١.٢٨	٣٦.٩
٢.	الكويت	٢١٢.٩٤٨٨	٧٧.٤٧	٦٠.٤	٤٩.١٠٦٢٣	٣٩.٨٨	١١.٥
٣.	عمان	١٣٢.٥٥٣٩	٧١.٤١	٦٣.٢	٥٣.٣٨٥٠١	٤٤.٣٨	٥٥.٩
٤.	قطر	١٣١.١٩٧٢	٧٠.٥٨	٦٧.٦	٥٧.٩٣٩٧٦	٣٩.٣٨	٧١.٨
٥.	مصر	١٠٤.٧٦٦٤	٥٩.٩٨	٥٦.٤	٣٣.٨٧٥١٤	٢٨.٣٢	٨٨
٦.	السعودية	١٠٤.٦٩٦٧	٦٥.٠٦	٦٢.٢	٤٥.٤٥٥١١	٦٦.٣٤	٣٢.٥
٧.	الأردن	١٠٠.٥٥٣٦	٧١.٥	٥٤.٤	٤٧.٩٤٣٧	٤٤.٥٧	٩٢.٤
٨.	موريتانيا	٩٦.٧٤٠٣٣	٤٨.٩٥	٤٥.٢	٣٦.٥٨٥٧٢	٤١.٨٢	٥٣.١
٩.	البحرين	٩٥.١١٠٥٣	٦٦.٦	٥٤.٤	٤٧.٣١٣٠٦	٢٨	١٢٨
١٠.	المغرب	٩١.٦١٨٦٥	٦٦.٩	٤٨.٦	٤٤.٢٠٢٨٦	٥٣.٤٤	٧٧.٤
١١.	الجزائر	٨٤.١١٧٥٨	٦٩.٩٢	٤٨.٤	٣٢.٣٣٩٦	٦٦.٨٢	٥٧.٢
١٢.	تونس	٨٣.٨٧٤٧١	٧٥.٠٢	٤٢	٤٦.٣١٥١٩	٦٣.٦٥	٨٧.٦
١٣.	لبنان	٧٤.٩٨٩٧٤	٦٩.٣٧	٥٢.٨	٣١.٩٦٦٨	٢٢.٣٤	١٧٢
١٤.	العراق	٦٨.٨٤٦٢٣	٦٣.٥٢	٤٠.٦	١٩.٧١٤٤٢	٦٣.٣٧	٦٨.٣
١٥.	السودان	٢٤.٣٨٧٢٣	٤٨.٥١	٤٣.٦	١٩.٦٢٤٠٧	١٠٢.٩٣	٢٥٩

Sources: (1) Social Progress Imperative, world index 2020, www. Socialprogress. Org

(2) the world bank, Logistics Performance Index (LPI), www.worldbank.

(3) the world Bank, The Worldwide *Governance Indicators*, www.worldbank.org/governance/wgi

(4) world bank, indicators, www.data.worldbank.org/indicator/ne.con.gov

(5) Trading Economics, www. Tradingeconomics/country-list/government-debt

ثانياً: تحليل مكونات المؤشر الفرعية عربياً

وفي المؤشرات الفرعية لعائد الأداء الحكومي، تتقدم الكويت على بقية الدول العربية في المقياس الأكثر شمولاً للأداء (مؤشر التقدم الاجتماعيSPI) (عدنان، ٢٠١٧)، إذ تسجل الكويت (٧٧.٤٧) درجة، وتُشير النتائج المستندة إلى أكثر من ٥٠ بنداً•، إلى أن الكويت سجلت في محور الاحتياجات الأساسية للإنسان (٩٠.٤١) درجة، وفي محور أساسيات الرفاه (٨١.٦٧) درجة، وفي محور معيار الفرص (٦٠.٣٣) درجة (الفضلي، ٢٠٢٠).

وتحتل تونس المرتبة الثانية بتسجيلها (٧٥) درجة، بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى عام ٢٠١٩ (صحيفة تونس تليغراف، ٢٠٢٠)، وهو مستوى نتج عن سعي الدولة منذ سبعينيات القرن الماضي إلى الفصل بين التأخر السياسي (حكم الفرد) وبين التقدم الاجتماعي والتركيز على تطبيق حزمة متقدمة من السياسات الهادفة إلى تحقيق المساواة الاجتماعية بالتعاون مع اتحادات الشغل والعمال والمثقفين والفنانين (أبو سرية، ٢٠٢١)، وتحتل الأردن المرتبة الثالثة بتسجيلها (٧١.٥) درجة، بعد أن حققت تقدماً ملحوظاً في جانب السكن والصحة، رغم تأخرها في جانبي الاندماج المجتمعي والبيئة (المفلح، ٢٠١٩)، وتأتي سلطنة عمان بالمرتبة الرابعة بتسجيلها (٧١.٤١) درجة، إذ خصصت السلطنة منذ السبعينيات وزارة للتنمية الاجتماعية، مرت بمراحل مختلفة في التنسيق مع المؤسسات المختلفة ذات العلاقة، بهدف تحقيق الرضا والأمن الاجتماعي (الفلاحي، ٢٠١٩).

وبالمقابل سجلت السودان وموريتانيا أقل الدرجات (٤٨.٥١) و(٤٨.٩٥) على التوالي، إذ تسجل السودان أدنى الدرجات من حيث الوضع الصحي والتعليمي وفرص العمل نتيجة بيئة الصراعات الداخلية، أما موريتانيا فتتدن فيها إلى حدٍ كبير نوعية

• تتضمن الوضع الصحي للمواطنين، الأمان الشخصي، إتاحة المعلومات والتعليم، توفر الصرف الصحي، الحريات الشخصية، والتسامح.

الحياة والفرص المتاحة والأمن (تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠١٦).

أما المؤشر الثاني وهو مؤشر البنية التحتية فتتفوق الإمارات بفارق كبير على بقية الدول بتسجيلها (٨٠.٤) درجة، إذ تولي الإمارات إلى هذا القطاع على أنه القطاع المحفز للكثير من الأنشطة الاقتصادية مثل السياحة والنقل والاتصالات، فتتولى وزارة خاصة في الحكومة الإماراتية مسؤولية تطوير البنية التحتية عملت على تنفيذ أكثر من (٥٥) مشروع في الخمس سنوات الأخيرة (٢٠١٥-٢٠٢٠) كلفت حوالي (٤.٥) مليار درهم (مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ٢٠٢٠).

وتأتي قطر بالمرتبة الثانية عربياً بتسجيلها (٦٧.٦) درجة، فمنذ حصوها على حق تنظيم كأس العالم لكرة القدم عام ٢٠١٠، عززت حركتها في توفير كل ما يتطلبه هذا القطاع سواء من مواد بناء واحتياجات مادية، أو قوانين وتشريعات، لتهيئة مناخ استثماري مناسب لها (محمد، ٢٠١٩)، كما سجلت سلطنة عمان (٦٣.٢) درجة، إذ تعد البنية التحتية ركيزة أساسية لاستراتيجيتها في تحقيق التنوع الاقتصادي ولاسيّما في القطاع السياحي وإنشاء مدن الأعمال الجديدة بما يحقق أهداف رؤية السلطنة لـ٢٠٤٠ (بنك مسقط، سبتمبر ٢٠٢١).

ويعاني العراق من أسوأ مستوى للبنى التحتية في الدول العربية بتسجيله (٤٠) درجة، إذ ركزت الحكومة منذ عام ٢٠٠٣ على التخطيط لإنفاق الموازنة العامة في الجانب التشغيلي من خلال التركيز على تعيين عشرات الآلاف من الموظفين الفائضين عن الحاجة، ففقدت بذلك القدرة على إعادة إعمار البنى التحتية، ولاسيّما في ظل تفشي الفساد (خدوري، ١٦ مارس ٢٠٢١)، ويعاني العراق من سوء البنية التحتية الاستراتيجي الذي يشمل الموانئ والسكك الحديد والنقل البري، والجانب الآخر المتمثل بالبنية التحتية الخدمية مثل مياه الشرب والكهرباء والطرق الداخلية (زيدان، ١٦ أكتوبر ٢٠٢١)، وكان ذلك نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد السكان لعقود دون تطوير أو توسيع في البنية التحتية (جمهورية العراق، وزارة التخطيط، ٢٠١٩، صفحة ٢٥)، وتتجاوز تونس العراق بقليل بتسجيلها (٤٢) درجة، ذلك لأنها تعاني تاريخياً من انخفاض الاستثمارات في البنية التحتية التي تتطلب المزيد من الدعم المالي والفني (بييريني، رضا، و المعشر، ٢٠١٦)، وعلى الرغم من منحها تمويلاً أجنبياً يقدر حوالي بـ(٢٢) مليار دينار تونسي، خصص منها (١٧) مليار للبنى التحتية، إلا أن الأوضاع السياسية وعدم الاستقرار أخرت في المضي في نفيذ المشاريع (موقع شمس للأخبار، ٢٠٢١).

أما مؤشر الحكم الصالح فتتفوق الإمارات على بقية الدول بتسجل (٦٢.٩) درجة وبفارق كبير عن قطر التي تسجل (٥٧.٩)، تليها عمان بـ(٥٣.٤)، في الوقت الذي لم يتجاوز أقل بلدين العراق والسودان الـ(٢٠)، وبفارق كبير عن لبنان التي تسجل (٣١.٩) تليها الجزائر ومصر بتسجيلهما (٣٢.٣) و(٣٣.٩) على التوالي (The Worldwide Governance Indicators, 2020).

ثالثاً: خط الكفاية المقبولة

يقترح (جوسمت) خطاً سماه (خط كفاية الأداء المقبول) وهو الخط الذي يعبر عن الحد الأدنى للأداء المقبول، وفيه تتساوى العائدات مع الكلفة (البسط والمقام)، فيكون أداء الدولة أفضل كلما كانت إلى يمين الخط، حيث تكون العائدات أكبر من الكلفة، ودرجة مؤشر كفاية الأداء تكون أكبر من (١٠٠)، ويكون أداء الدولة أسوأ كلما اتجهت نحو يسار الخط، حيث تكون العائدات أقل من الكلفة، ودرجة المؤشر أقل من (١٠٠)، كما مبين في الشكل (٢)، إذ يبين شكل الانتشار نقاط تمثل كل منها درجة الدولة في العائد (المحور العمودي) والكلفة (المحور الأفقي).

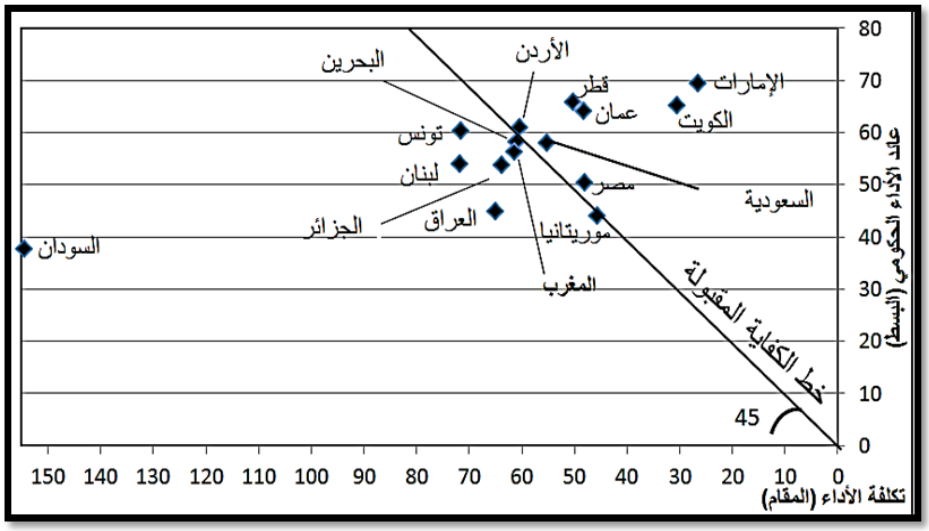

الشكل (٢): توزيع الدول العربية حول خط كفاية الأداء المقبولة لمؤشر كفاية الأداء الحكومي

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

ويمكن تحديد الدول ذات الكفاية العالية، وتشمل (الإمارات، الكويت، عمان، قطر، مصر، السعودية والأردن)، تقع يمين الخط وفيها يتجاوز قيمة المؤشر (١٠٠)، أما الدول ذات الأداء المتدني وتقع إلى يسار الخط وهي التي تقل فيها درجة المؤشر عن (١٠٠) وهي (موريتانيا، البحرين، المغرب، الجزائر، تونس، لبنان، العراق، والسودان).

المبحث الثالث: تحليل مؤشر كفاية الأداء الحكومي في العراق ودول عربية مختارة على مستوى العالم

أولاً: حساب المؤشر عالمياً

تم حساب مؤشر الأداء الحكومي لجميع دول العالم التي تتوفر لها البيانات (١٢٩ دولة)، وتبين تصدّر سويسرا المؤشر بتسجيلها (٤٢١.١٤) درجة، أي أن عوائد الأداء الحكومي التي بلغت (٨٧.٣٦) درجة، والمتضمنة التقدم الاجتماعي والبنى التحتية والحكم الصالح بلغت أربعة أضعاف ما يتم إنفاقه سواء من نفقات عامة أو مديونية عامة والتي بلغت (٢٠.٧٤) درجة، وتأتي بعد سويسرا لوكسمبورغ واستراليا ونيوزيلاندا بتسجيلهم (٤٠٩.٥٩) و(٣٩٠.٢) و(٣٨٦.٣٨) درجة على التوالي.

وتحتل الإمارات (الأولى عربياً) المرتبة التاسعة على مستوى العالم، وتحتل الكويت (الثانية عربياً) المرتبة (١٤) عالمياً، وتحتل سلطنة عمان وقطر (الثالثة والرابعة عربياً) المرتبة (٥٩) و(٦٢) عالمياً على التوالي كما مبين في الجدول (٢).

أما الدول العربية الأقل من حيث الأداء فقد أحتلت لبنان المرتبة (١١٨)، مسجلة درجة مقاربة لقرغيزستان واوزبكستان واليونان والكونغو، واحتل العراق المرتبة (١٢٣) وهي درجة قريبة من دول أفريقية مثل أنغولا وزامبيا، واحتلت السودان المرتبة الأخيرة (١٢٩) على مستوى العالم.

وتبين عند حساب المؤشر لجميع دول العالم وجود عاملين يعيقان التعبير الدقيق للمؤشر عن حقيقة الأداء الحكومي لبعض الدول، يتمثل العائق الأول باعتماد المؤشر بشكل رئيس على نسبة الدين العام (باعتباره جزءً من كلفة العوائد المتحققة)، ذلك لأن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي يُعد مؤشراً سلبياً في العموم، وهو الرأي السائد في النظرية الاقتصادية (بنتور، ٢٠١٨، صفحة ٦)، ويصنف البعض الدول التي يزيد فيها الدين العام عن (٦٠%) من الناتج المحلي بأنها دول معرضة للإفلاس (معيار ماسترخت) (Reinhart & Rogoff, 2010)• ، إلا أن الكثير من الدول المتقدمة تستخدم الدين العام جزءً من سياستها

• سمي معيار ماسترخت لأنه الحد الذي وضعه اجتماع ماسترخت المؤسس لتوحيد العملة الأوربية (اليورو) لأقصى نسبة دين مسموح بها.

الاقتصادية، فلا يكون الدين دليلاً على ضعف الاقتصاد أو على عدم توفر السيولة الكافية للحكومة، أو وجود عجر كبير في الموازنة، وتعد اليابان أوضح مثال لهذه المفارقة، إذ يتجاوز الدين العام فيها أكثر من ٢٥٠% من الـ (GDP)، إذ تطرح الحكومة اليابانية السندات الحكومية (تقترض محلياً)، لكنها تطرح السندات بأسعار فائدة منخفضة جداً (للثقة الكبيرة التي يتمتع بها الاقتصاد الياباني) من جهة، ومن جهة أخرى تمتص الأرباح التي تحققها الشركات المحلية اليابانية لتسيطر على السيولة الكبيرة الناتجة عن فائض الميزان التجاري، أي أن الدين في اليابان وسيلة للسيطرة على التضخم والحفاظ على العملة الصعبة (الصائغ، ٥ ديسمبر ٢٠١٩)، وهذه المفارقة جعلت درجة اليابان في مؤشر الأداء الحكومي منخفضة بشكل لا يجعله معبر عن حقيقة الأداء الحكومي، إذ سجلت(٨٣) درجة في المؤشر، فكان تسلسلها على مستوى العالم (١١٤)، ما يجعلها استثناءً لابد من الإشارة إليه.

أما العائق الثاني فهو حجم الدول وعدد السكان، إذ يتأثر (عائد الأداء الحكومي أو البسط) بطبيعة الدولة من حيث الحجم والسكان، فغالباً ما تكون الدولة الصغيرة وذات عدد السكان القليل ذات درجات عالية في التقدم الاجتماعي والبنية التحتية، خلافاً للدول الكبيرة في المساحة وعدد السكان، لذلك نجد أن بلداً مثل ألمانيا على سبيل المثال تحتل المرتبة (١٥) وتحتل لوكسمبورغ (ذات النصف مليون نسمة ومساحة ٢٥٠٠ كم) المرتبة الثانية.

إلا أن الإشارة إلى هذه العوائق لا يعني خلل في المنهجية، وإنما هي ملاحظات تثار في جميع المؤشرات التي تشمل دول كثيرة ذات خصائص مختلفة وتقع في مناطق مختلفة، إذ يعتمد أي مؤشر دولي على فكرة المقارنة، وهي فكرة قد لا تكون دقيقة في جميع الأحوال.

الجدول (٢) مؤشر كفاية الاداء العام الحكومي لدول العالم لعام ٢٠٢٠

الدولة	مرتبتها حسب المؤشر	درجتها في المؤشر	الدولة	مرتبتها حسب المؤشر	درجتها في المؤشر	الدولة	مرتبتها حسب المؤشر	درجتها في المؤشر	الدولة	مرتبتها حسب المؤشر	درجتها في المؤشر
سويسرا	١	421.14	سلوفاكيا	٣٤	166.06	روسيا	٦٧	129.97	ألسلفادور	١٠٠	94.94
لوكسمبورج	٢	409.59	المكسيك	٣٥	165.08	جيبوتي	٦٨	129.38	غينيا بيساو	١٠١	92.63
أستراليا	٣	390.20	سلوفينيا	٣٦	161.45	هنغاريا	٦٩	127.21	بوليفيا	١٠٢	91.95
نيوزيلاندا	٤	386.38	ماليزيا	٣٧	157.73	الهندوراس	٧٠	126.36	مدغشقر	١٠٣	91.94
الدانيمارك	٥	285.96	بولندا	٣٨	157.29	بيلاروسيا	٧١	125.86	المغرب	١٠٤	91.62
إيرلندا	٦	279.00	كندا	٣٩	153.23	جورجيا	٧٢	125.68	ليبيريا	١٠٥	90.59
النرويج	٧	274.16	كوستاريكا	٤٠	151.02	تركيا	٧٣	124.55	سيراليون	١٠٦	90.34
السويد	٨	270.87	الصين	٤١	149.87	البرتغال	٧٤	123.39	أوكرانيا	١٠٧	89.93
الإمارات	٩	262.44	سنغافورا	٤٢	148.20	الغابون	٧٥	122.41	طاجكستان	١٠٨	88.93
إستونيا	١٠	262.22	غانا	٤٣	147.86	هاييتي	٧٦	119.91	ماينمار	١٠٩	86.44
هولندا	١١	229.68	بنما	٤٤	146.22	كرواتيا	٧٧	118.29	إيران	١١٠	85.89
فنلندا	١٢	219.73	نيبال	٤٥	145.95	جامايكا	٧٨	116.80	مونتينيجرو	١١١	85.28
غينيا الجديدة	١٣	218.17	الإكوادور	٤٦	144.70	كولومبيا	٧٩	115.73	ألجزائر	١١٢	84.12
الكويت	١٤	212.95	بلجيكا	٤٧	144.53	ارمينيا	٨٠	115.38	تونس	١١٣	83.87
المانيا	١٥	211.79	البانيا	٤٨	143.09	كينيا	٨١	115.34	اليابان	١١٤	83.00
جواتيمالا	١٦	208.11	صربيا	٤٩	142.90	منغوليا	٨٢	115.25	اليونان	١١٥	78.27
فيتنام	١٧	198.42	رومانيا	٥٠	142.76	فيجي	٨٣	114.27	أوزباكستان	١١٦	77.74
الجبك	١٨	197.61	توكو	٥١	141.28	بوركينا فاسو	٨٤	113.99	قرغيزستان	١١٧	75.02
النمسا	١٩	193.50	قبرص	٥٢	140.65	غامبيا	٨٥	112.76	لبنان	١١٨	74.99
مولدوفا	٢٠	191.45	بنين	٥٣	140.12	كوبينا	٨٦	112.34	الكونغو	١١٩	72.85
لاتفيا	٢١	188.65	فرنسا	٥٤	139.56	إيطاليا	٨٧	110.01	زمبابوي	١٢٠	71.62
بيرو	٢٢	188.19	السنيغال	٥٥	139.15	ألأرجنتين	٨٨	108.29	بوتان	١٢١	70.21
أيسلندا	٢٣	186.43	أوغندا	٥٦	134.43	راوندا	٨٩	105.28	أنغولا	١٢٢	68.95
إسرائيل	٢٤	186.12	تشاد	٥٧	133.81	النيجر	٩٠	104.90	ألعراق	١٢٣	68.85
إندونيسيا	٢٥	186.01	المالديف	٥٨	133.80	مصر	٩١	104.77	زامبيا	١٢٤	62.21
ليتوانيا	٢٦	184.38	عمان	٥٩	132.55	السعودية	٩٢	104.70	غينيا الاستوائية	١٢٥	58.87
الولايات المتحدة	٢٧	177.97	موريتيوس	٦٠	132.27	ألبرازيل	٩٣	104.55	بوروندي	١٢٦	53.32
البارغواي	٢٨	174.28	البوسنة والهرسك	٦١	132.01	الهند	٩٤	104.29	إرتيريا	١٢٧	46.91
بلغاريا	٢٩	170.85	قطر	٦٢	131.20	سريلانكا	٩٥	102.68	ليسوتو	١٢٨	41.20
المملكة المتحدة	٣٠	170.49	الكاميرون	٦٣	130.48	الأردن	٩٦	100.55	السودان	١٢٩	24.39
مالتا	٣١	168.44	إسبانيا	٦٤	130.45	جنوب أفريقيا	٩٧	100.06			
كوريا	٣٢	167.84	تايلاند	٦٥	130.27	موريتانيا	٩٨	96.74			
نيجيريا	٣٣	167.47	الفلبين	٦٦	130.11	البحرين	٩٩	95.11			

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على

- Social Progress Imperative, world index 2020, www. Socialprogress. Org
- the world bank, LPI index, www.worldbank.
-the world Bank, The Worldwide *Governance Indicators*, www.worldbank.org/governance/wgi
- world bank, indicators, www.data.worldbank.org/indicator/ne.con.gov
- Trading Economics, www. Tradingeconomics/country-list/government-debt

ثانياً: تحليل مكونات المؤشر الفرعية عالمياً

وفي المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر الأداء الحكومي، تصدرت المؤشر الأول (مؤشر التقدم الاجتماعي) النرويج التي سجلت (٩٢.٧) درجة، إذ تفوقت في المحاور الثلاثة، سواء في الاحتياجات البشرية الأساسية (الغذاء والماء والمأوى والأمان)، أو أسس الرفاهية (التعليم الأساسي والمعلومات والصحة والبيئة المستدامة)، أو الفرص المتاحة (تمتع الناس بالحقوق والحرية الاختيار وعدم التمييز وتوفر التعليم العالي)، وذلك نتيجة استغلال النرويج مواردها في الاستثمار في رأس المال البشري والاجتماعي (Green, 2017) ، واحتلت الدنمارك المرتبة الثانية بحصولها على (٩٢.١) درجة، وكانت تحتل المرتبة الأولى عام ٢٠١٧، وتعتمد في تسجيل هذه الدرجة على ما تحققه في مؤشر المياه والصرف الصحي، ومؤشر التغذية والرعاية الطبية الأساسية، ومؤشر الوصول إلى المعرفة (Study in Denmark, 2017)، وتأتي فنلندا بالمرتبة الثالثة بتسجيلها (٩١.٩) درجة، كونها أكثر البلدان تطوراً في مجال المياه والصرف الصحي والوصول إلى المعرفة، وتوفير السكن والغذاء والرعاية الصحية والاتصالات، (Yle News, 2020).

أما الدول العربية، فتحتل الكويت (الأولى عربياً) في مؤشر التقدم الاجتماعي المرتبة (٤٣) عالمياً، وتحتل تونس (الثانية عربياً) المرتبة (٥١) عالمياً، أما الأردن وعمان (الثالثة والرابعة عربياً) فتحتلان المرتبتان (٦٥) و(٦٦) عالمياً على التوالي، وبالمقابل يحتل العراق (ذا المرتبة الثانية عشر عربياً) المرتبة (٩٢) علمياً، وتأتي بعده كل من مصر وموريتاني والسودان بالمراتب (٩٦) و(١١٦) و(١١٩) عالمياً.

أما مؤشر البنى التحتية الصادر عن البنك الدولي فقد تصدرت ألمانيا المؤشر بتسجيلها (٨٧.٤) درجة، إذ تتصدر في جوانب متعددة أهمها الخدمات اللوجستية، بضمنها كفاية الجمارك، وإدارة الحدود، وجودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل، والقدرة التنافسية في الشحن وتتبع الشحنات، والوقت اللازم لتسليم الشحنات (شوقي، ٦ أغسطس)، وتأتي اليابان ثانياً بدرجة(٨٥)، إذ تهتم اليابان بالنية التحتية إلى الحد الذي جعلت فيه وزارة الأراضي والبنى التحتية والنقل والسياحة (MLIT) الوزارة الأكبر من حيث الموظفين، وثاني أكبر وزارة من حيث الهيكلية، وهي المسؤولة عن ثلث القوانين والأوامر الصادرة من الحكومة اليابانية (Ministry of Land, infrastructure, transport and to)، وتتساوى تقريباً السويد وهولندا بتسجيلهما (٨٤.٨) و(٨٤.٢) على التوالي.

أما الدول العربية فقد احتلت الإمارات (الأولى عربياً) التسلسل العاشر عالمياً ضمن الـ(١٦) مؤشر فرعي (صحيفة الخليج، ١١ أبريل ٢٠٢١)، وتأتي قطر (الثانية عربياً) بالمرتبة (٢٥) عالمياً، وتحتل عمان والمملكة العربية السعودية (الثالثة الرابعة عربياً) المرتبتان (٣٦) و(٤٠)، وبالمقابل يحتل العراق (الأخير عربياً) المرتبة (١١٢) عالمياً.

اما مؤشر الحكم الصالح فتتصدر نيوزيلاندا دول العالم بتسجيلها (٨٥.٦) درجة، مستفيدة من إرثها وتقاليدها في الحكم، وساعدها في ذلك التقدم الذي احزته في مؤشر مدركات الفساد(CPI)، فضلاً عن تقدمها في مؤشر سيادة القانون، الأمر الذي يؤكده تقرير مشروع العدالة العالمي الذي يصنف نيوزيلاندا بدرجات عالية فيما يسمى بـ(الحكومة المفتوحة) و(إنفاذ اللوائح)، ناهيك عن تقدمها في تصنيف (Freedom House) (Gregory, October, 2013, pp. 16-26)، وتأتي ثانياً وبفارق بسيط النرويج بتسجيلها (٨٥.٣) درجة، وهي نتيجة للتحولات السياسية التي بدأت منذ عام ١٩٩٢ والتي ركزت على إعادة تنظيم مؤسسات الدولة والتحول إلى الحوكمة الالكترونية والتخطيط الاستراتيجي في إدارة الحكم، إذ حققت خفضاً في عدد وكالات الدولة من ٣٥٠ إلى ٢٥٠ خلال خمسة عشر عاماً، وبالمقابل تم تأميم الكثير من القطاعات مثل الخدمات الصحية، ومن جانب آخر تم التركيز على مسألة المسائلة، وإنشاء العديد من الجهات الإشرافية للسيطرة على الفساد (Koht, April 2018, pp. 51-52).

واحتلت الإمارات (الأولى عربياً) المرتبة (٣٥) عالمياً في الحكم الصالح، تليها قطر (الثانية عربياً) بالمرتبة (٤٣) عالمياً، ثم

عمان والكويت (الثالثة والرابعة) اللتان تحتلان المرتبتان (٤٩) و(٥٧) عالمياً على التوالي، أما العراق والسودان (الأخيرتان عربياً) فتحتلان المرتبتان (١٢٧) و(١٢٨) عالمياً على التوالي.

ثالثاً: خط الكفاية المقبولة

بناءً على خط الكفاية المقبولة، يمكن تقسيم دول العام الـ(١٢٩) ثلاث فئات، الفئة ذات كفاية الأداء العالي وهي الدول التي سجلت أكثر من (٢٠٠) درجة، أي أن قيمة العائد المتحقق من الأداء الحكومي يزيد عن ضعف الكلفة، وهذه الدول هي فئة قليلة (١٦) دولة تتقدمها سويسرا ولوكسمبورغ واستراليا ونيوزيلاندا والدول الاسكندنافية وتقع إلى أقصى يمين خط الكفاية المقبولة، وتشمل هذ المجموعة دولتان عربيتان وهي الإمارات العربية المتحدة والكويت كما يبينه

الشكل (٣).

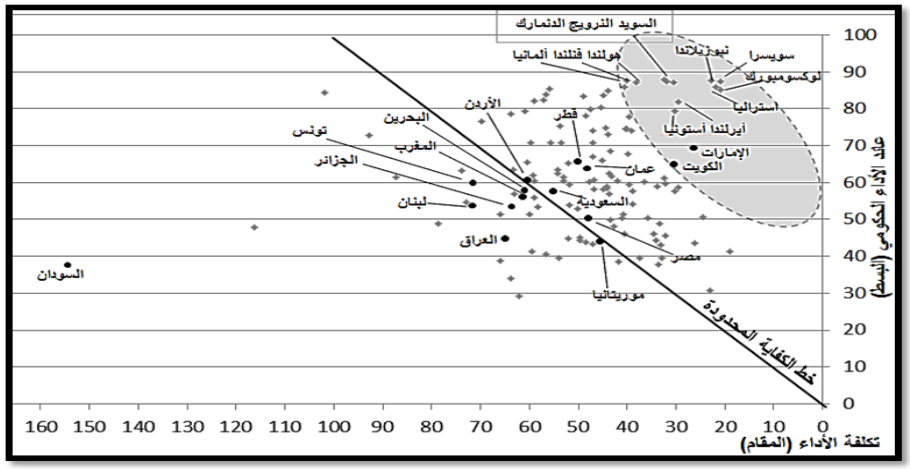

الشكل (٣): توزيع دول العالم حول خط كفاية الأداء المقبولة لمؤشر كفاية الأداء الحكومي

المصدر: الشكل من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

أما الفئة الثانية وهي الأكثر عدداً، فهي التي تشمل الدول التي سجلت درجة ما بين (١٠٠-٢٠٠)، أي التي تحقق سياساتها عائداً مساوٍ او أكثر -ولكن أقل من الضعف- من الكلفة، وهي دول بلغ عددها (٨١) دولة، وتتدرج خمس دول عربية ضمن هذه الفئة وهي عمان، قطر، مصر، السعودية والأردن.

وتأتي (٣٢) دولة في الفئة الثالثة التي لم تتجاوز درجتها الـ(١٠٠)، أي لم تصل

إيرادات سياساتها إلى مستوى الكلفة المنفقة من الحكومة، وتأتي أغلب الدول العربية ضمن هذه الفئة (٨ دول) وهي موريتانيا البحرين المغرب الجزائر تونس لبنان العراق والسودان.

الخاتمة:

يخلص البحث إلى نتيجتين أساسيتين الأولى هي إمكانية تحديد مستوى ما تقدمه الحكومة من خلال ثلاث مؤشرات دولية لتكون شاملة للجانب الاجتماعي والبنية التحتية وجودة الحكم، والنتيجة الثانية هو ضرورة تضمين المؤشر ما يشير إلى النفقات والدين العام ليكون معبر عن كفاية استغلال الموارد.

وعند إجراء الحسابات تبين تراجع العراق في المؤشر ليحتل المرتبة (١٤) عربياً من أصل (١٥) دولة، والمرتبة (١٢٣) عالمياً من أصل (١٢٩) دولة، وهو يقع دون خط الكفاية المقبول الذي تتساوى فيه ما تقدمه الحكومة مع ما يتم إنفاقه، علماً أن أكثر دول العالم تقع فوق هذا الخط.

ومن تحليل الاحصاءيات المتعلقة بالعراق يمكن التوصية بضرورة تحقيق تقدم في مؤشر الحكم الصالح بالدرجة الأولى، كما لابد من توجيه الإنفاق العام بالوجهة الصحيحة، ولاسيّما فيما يطور البنية التحتية لتحقيق التناسب بين ما يتم إنفاقه حكومياً وما يتم تقديمة للمجتمع، كما بين البحث الحاجة إلى إيلاء المؤشرات الفرعية الخاصة بالتقدم الاجتماعي والبنية التحتية والحكم الصالح المزيد من البحوث لإيجاد أفضل سبل التقدم فيها.

المراجع:

Accountability, complexity and democratic values. Washington: Georgetown University Press.

Ghobadian, A., & Ashworth, J. (1994). Performance measurement in local government: concept and practice. *International Journal of Operations & Production Management*, pp. 35–51.

Ammons, D.N. (1986). Common Barriers to Productivity Improvement in Local Government. In Halachmi, Arie , & Holzer, Marc, *Introduction: Toward Strategic Perspectives on Public Productivity.* San Francisco: Jossey Bass.

B.A. Radin. (2006). *Challenging the performance movement:*

Goudsmit, M. (2018). *Background: design and methodology of the General Government Performance Index*. Retrieved 2021, from Aantebeningen in de marge: www.indemarge.com

Green, M. (2017). Norway is the World's Most Socially Progressive Country. *the Nordic page Norway, Norsensus Mediaforum*, p. www.tnp.no.

Gregory, R. (October, 2013). *Assessing 'Good Governance' and Corruption in New Zealand: 'Scientific' Measurement, Political Discourse, and Historical Narrative.* NEW ZEALAND: institute for governance and policy studies, Victoria University of Wellington.

Jean-François Arvis and others. (2018). *onnecting to Compete, Trade Logistics in the Global Economy: The Logistics Performance Index and Its Indicators.* Washington: world bank.

Koht, H. (April 2018). *Good Governance in Norway.* Oslo : Oslo Metropolitan University.

Logistics Performance Index. (2021). *the world bank*. Retrieved from www.worldbank.

Mark, J.A. (1986). Measuring Productivity in Government: Federal, State and Local. In A. Halachmi, & M. Holzer, *Introduction: Toward Strategic Perspectives on Public Productivity.* San Francisco: Jossey Bass.

Ministry of Land, infrastructure, transport and to. (n.d.). Policy Information. *www.mlit.go.jp*.

Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S. (2010, vol. 100 (2)). Growth in a time of debt. *American Economic Review*, pp. 573-578.

Rouselle F. Lavado, & Emilyn C. Cabanda. (2009). The efficiency of health and education expenditures in the Philippines. *Central European Journal of Operations Research*, pp. 275-91.

Rutgers, M. R, & van der Meer, H. (2010). The origins and restriction of efficiency in public administration: Regaining efficiency as the core value of public administration. *Administration and Society*, pp. 755-779.

Social Progress Imperative. (2021). Retrieved from www. Socialprogress. org.

Study in Denmark. (2017). Quality of life: Denmark ranked 1st. *Danish Agency for Higher Education and science*, p. www.studyindenmark.dk.

The Worldwide Governance Indicators. (2020). *The world Bank*. Retrieved from www.worldbank.org/governance/wgi.

Trading Economics. (2021). Retrieved from www. Tradingeconomics/country-list/government-debt.

V.F. Ridgway. (1956). Dysfunctional consequences of performance measurements. *Administrative Science Quarterly*, pp. 240-247.

world bank, indicators, . (2021). Retrieved from www.data.worldbank.org/indicator/ne.con.gov.

Yle News. (2020, 9 11). *Finland ranks third in global social progress index: Norway and Denmark outranked Finland in the analysis*. Retrieved from www.yle.fi.

أبو بكر محمد. (٢٠١٩). البنية التحتية تمهد طريق قطر نحو رؤية (٢٠٣٠). *صحيفة الوطن*، العدد (٨٥٦١)، السنة ٢٤، ص١٨.

أحمد بن سالم الفلاحي. (٨ سبتمبر، ٢٠١٩). التقدم الاجتماعي... التحدي المهم في مرتكز التنمية. *جريدة عُمان اليوم، وزارة الإعلام العمانية*، صفحة www.omandaily.om.

أحمد شوقي. (٦ أغسطس).ألمانيا الأولى عالمياً في جودة الخدمات اللوجستية في

٢٠١٨. *جريدة المال المصرية*، www.almalnews.com.

المصطفى بنتور. (٢٠١٨). *حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: اسقاطات على حالة الدول العربية*. صندوق النقد العربي (دراسات اقتصادية)، العدد ٤٧.

بنك مسقط. (سبتمبر ٢٠٢١). سلطنة عمان تُدرج مشاريع البنية التحتية في صميم خطة التنمية الاقتصادية الكبرى. *مجلة أصالة بنك مسقط*، www.bankmuscat.com.

تقرير التنمية الإنسانية العربية. (٢٠١٦). *الشباب في المنطقة العربية.. آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير*. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

جبار زيدان. (١٦ أكتوبر ٢٠٢١). تحديات الحكومة العراقية الجديدة خلال الفترة المقبلة: أجمع مراقبون على النهوض لاقتصادي والقضاء على الفساد على رأس الأولويات. *صحيفة أندبندنت عربية*، www.independentarabia.com.

جعفر الصائغ. (٥ ديسمبر ٢٠١٩). لماذا تحتفظ اليابان بدين عام مرتفع جداً ولم ينهر اقتصادها؟ *جريدة أخبار الخليج*، www.akhbar-alkhaleej.com.

جمهورية العراق، وزارة التخطيط. (٢٠١٩). *العراق: التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة*. وزارة التخطيط.

جمهورية العراق، وزارة المالية. (٢٠٢١). *الأموال العامة ، تنفيذ الموازنة*. تم الاسترداد من www.mof.gov.iq.

رجب أبو سرية. (١ تشريت الثاني، ٢٠٢١). تونس فخر العرب. *جريدة الأيام*، صفحة العدد ٩٢٨١ ، ص ٥.

رزان عدنان. (٢٠ يوليو، ٢٠١٧). الكويت الأولى عربياً في مؤشر التقدم الاجتماعي. *جريدة القبس*، صفحة العدد ١٥٨٥٤.

سامر إبراهيم المفلح. (٢٢ تشرين الأول، ٢٠١٩). الأردن والتقدم الاجتماعي. *وكالة عمون الاخبارية*، صفحة www.ammonnews.net.

صحيفة الخليج. (١١ أبريل ٢٠٢١). الإمارات تضمن الـ١٠ الأوائل عالمياً في ١٦ مؤشراً خاصاً بالنية التحتية خلال ٢٠٢٠. *العدد ١٥٤٩١* ، الصفحة الاقتصادية.

صحيفة تونس تليغراف. (٢٢ سبتمبر، ٢٠٢٠). تصنيف التقدم الاجتماعي: تونس في المرتبة ٥٣ عالمياً. *www.tunisian-telegrapg.com*.

علي الفضلي. (١٣ سبتمبر، ٢٠٢٠). الكويت الأولى خليجياً بمؤشر التقدم الاجتماعي. *جريدة الرأي*، صفحة www.alraimedia.com/article.

مارك بييريني، فاضل علي رضا، و مروان المعشر. (تشرين الثاني، ٢٠١٦). *تدعيم عملية الانتقال في تونس: دور الإصلاحات*

واسعة النطاق. تم الاسترداد من www.carnegie-mec.org.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث. (١٢ كانون الثاني، ٢٠٢٠). *النية التحتية.. مجهودات كبيرة عززت من مكانة القطاع*. تم الاسترداد من www.ecssr.ae/reports.

موقع شمس للأخبار. (تشرين الأول، ٢٠٢١). *الكسيبي: ٢٢ مليار دينار قيمة التمويل الأجنبي للمشاريع في تونس منها ١٧ مليار دينار مشاريع بنية تحتية*. تم الاسترداد من www.shemsfm.net.

وليد خدوري. (١٦ مارس ٢٠٢١). العراق: أزمات اقتصادية مستعصية منذ ٢٠٠٣. *جريدة الشرق الأوسط*، العدد ١٥٤٤٩، ص١٢.